الخـــــاتمــة

إن تطور الأحداث الاقتصادية بشكل كبير دفع الاقتصاديين إلى البحث عن بعض النماذج الاقتصادية التي تمكن من تفسير تلك الظواهر عبر مجموعة من النظريات، أي محاولة التنسيق و التقريب بين ما هو نظري بحث مع الظواهر التجريبية المشاهدة على أرض الواقع، و من بين تلك النماذج نجد نموذج الهيكل-السلوك- الأداء الذي جاء به باحثو الاقتصاد الصناعي، و الذي ما زال يحتاج إلى المزيد من التعديلات حتى يتمكن من القيام بتفسير تلك الظواهر بالشكل المطلوب.

و الصناعة البنكية هي الأخرى شهدت تطورات عديدة و سريعة محليا و دوليا مع تنامي ظاهرة العولمة المالية وانعكاس ذلك على مختلف الأنشطة الاقتصادية، فتغيرت ملامح هذا النظام متأثرة ببعض العوامل كالتطور التكنولوجي، عالمية الأسواق، تطوير إدارة المخاطر في ظل المعايير الدولية، الاتجاه إلى الاندماج والتكتل، خصخصة البنوك، تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل، هذه التغيرات التي زاد عمقها و تأثيرها بعد تحرير الأسواق و انفتاحها مما جعل الصناعة البنكية أكثر تعقد و حركية، و بالتالي أصبح لزاما على البنوك التي تنشط بها تبني سلوكات إستراتجية جديدة تمكنها من الصمود في وجه المنافسة المتزايدة.

و على الرغم من حداثة الصناعة المصرفية الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية و المصاعب التي واجهتها منذ نشأتها إلا أنه أصبح ينظر إليها على أنها جزء من الحل للأزمات المالية بسبب نجاعتها و كفاءتها في إدارة الأصول المالية، وقيامها بتمويل العمليات الحقيقية، وابتعادها عن العمليات الورقية التي تقوم على الروافع المالية والمضاربات، لذلك أصبحت البنوك التقليدية تعتمد على هذه الصناعة بشكل متزايد و تتخذ أسلوبين، فمنها من اختار التحول الكلي من خلال استبدال جميع فروع البنك إلى فروع إسلامية وفق خطة زمنية و منها من اختار التحول الجزئي من خلال توسيع البنك التقليدي في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإنشاء إدارة للخدمات المصرفية الإسلامية تقدم جميع الأعمال المصرفية وفق الشريعة الإسلامية و في الغالب يكون رأسمالها قرضا دون فائدة من البنك ذاته.

و دخلت أغلب البنوك التقليدية المجال المصرفي الإسلامي لأسباب تجارية محضة تتمثل في اكتساب المزايا التي تعطيها هذه الصناعة من انخفاض التكلفة وتجنب المخاطر و ارتفاع الكفاءة و زيادة الطلب عليها، و عليه توسعت البنوك في تقديم المنتجات و الخدمات المصرفية التقليدية و الإسلامية معا، إلا أنه من الناحية العملية ولتحقيق طموحات الطرفين (البنوك والزبون)، يتطلب الأمر التركيز على مدى توافر الأدوات العملية التي تضمن نجاح إدخال وتطبيق هذه الخدمات وضمان استمرارها وفقا للقواعد الشرعية والقانونية في إنشاء أهم هيئة و هي هيئة للرقابة الشرعية، لتحقيق مزيد من المصداقية لمراقبة سلامة التطبيق وتوافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية خاصة في ظل

الازدواجية في العمل و تفاديا للتراجع المحتمل من قبل العملاء المحبذين للمنتجات الإسلامية خوفا من الاختلاط وتنظيم الإجراءات والتنسيق مع البنك المركزي بما يضمن الصبغة القانونية لها، وتأهيل وتدريب الموظفين علمياً وفنياً وثقافياً على تقديم هذه الخدمات وتوافر المكان المناسب لها، واختيار الأنسب منها للزبائن.

و شهدت الصناعة البنكية في الجزائر محاولات إصلاح كثيرة انطلاقا من عمليات التأميم التي حدثت في أواخر الستينات، إلى غاية عمليات الانفتاح و التحرير المصرفي، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الصناعة البنكية بقيت جد مركزة من خلال استمرار سيطرة البنوك العمومية عليها، و رغم حداثة تجربة البنوك في الجزائر في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي تقدمها البنوك الإسلامية كبنك البركة الجزائري و بنك السلام و التي تقدمها أيضا البنوك التقليدية ضمن سلة منتجاتها جنبا إلى جنب مع المنتجات و الخدمات التقليدية واقتصارها على خدمات بسيطة كبنك الخليج الجزائر و سوسيتي جنرال الجزائر، إلا أنه هناك جهود مبذولة من قبل المسؤولين في بنكي (البركة الجزائري و الخليج الجزائر) لإنجاح تجربة تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية وتطويرها تدريجيا خاصة في ظل توفر البيئة المصرفية المناسبة المتمثلة في العدد الكبير جداً من الأموال العاطلة بسبب الابتعاد عن التعامل مع البنوك التقليدية، هذان البنكان اللذان أثبتا كفاءة كبيرة في إدارة الأصول والنتائج الإيجابية المحققة في كل سنة منذ بداية نشاطهما.

نتائج البحث: من خلال تفحصنا لمختلف جوانب البحث يمكننا الوقوف على مجموعة من النتائج نلخصها في:

النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية:

- تغير ملامح النظام البنكي العالمي بفعل جملة من المتغيرات الاقتصادية و المصرفية أبرزها ظهور و انتشار العولمة المالية والتي زاد من حدتها تحرير الأنظمة المالية، مما انعكس على احتدام المنافسة و التوسع في أنشطة البنوك فأصبح لزاما تبني سلوكات إستراتيجية من أجل التمكن من حسن التموقع داخل الصناعة البنكية؛

- التطور و النمو السريع للصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الثلاث الماضية و ارتفاع معدل أدائها وحجم أعمالها، وإثبات قدرتها في مواجهة الأزمات المالية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة و التي جعلت منها ظاهرة عالمية تنادي الجميع للاطلاع عليها ولدراسة إمكانية الاستفادة منها؛

- إن اتجاه البنوك التقليدية لتقديم المنتجات و الخدمات المصرفية الإسلامية يعد بمثابة صحوة مباركة في نفوس أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، وعودة طيبة نحو الالتزام بأحكام الشريعة الغراء و الإحساس بضرورة التخلص من الحرام ما أمكن والأخذ بالتدرج المتاح ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا هذا من جهة، و من جهة أخرى تعتبره بعض البنوك الأخرى و خاصة الغربية منها أنه توجه إستراتيجي تجاري بحت للاستفادة من مزاياه خاصة في ظل التواجد الكبير للرساميل الإسلامية؛

– مساهمة إستراتيجية الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في تحسين نتائج أداء البنوك التي تعتمد مثل هذه الإستراتيجيات، حيث أنها تمكن من الوصول إلى فئات سوقية مهمة و هذا من خلال استراتيجيات التمييز للمنتجات والخدمات المقدمة هذا من جهة، و من جهة أخرى المساهمة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية:

– بعد مرور أكثر من عقد على تاريخ قيام الجزائر بتحرير سوقها المالية و المصرفية، إلا أن الصناعة البنكية ما زالت تشهد نوعا من التركز و سلطة المحتكر الذي تمارسه البنوك العمومية الجزائرية، غير أن هذا التركز لم يسمح لها بتطوير مؤشرات الأداء الخاصة بها، و هذا من حيث العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول؛

– استحداث بنك الخليج الجزائر لخدمات و صيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (يبيع منتجات إسلامية) يقدمها جنبا إلى جنب مع باقي الخدمات و الصيغ المصرفية التقليدية، حيث قام بإدخال صيغتان من صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و هما صيغة المرابحة و بيع السَلَم و الجهود جارية لإدخال صيغة الإستصناع، هذه المنتجات التي شهدت إقبال كبير عليها خاصة المرابحة و التي من شأنها التحسين في أداء البنك من خلال الرفع من الأرباح التي يتحصل عليها و إرضاء العملاء المحبذين للصناعة المصرفية الإسلامية؛

– عدم قيام بنك الخليج الجزائر بوضع خصوصية لتقديم المنتجات والخدمات الإسلامية مثال ذلك عدم وجود مكان خاص ومستقل تقدم فيه مما سبب شعور العملاء بعدم وجود فرق بين الخدمات الإسلامية والتقليدية، فضلا عن بعض النقائص الشرعية التي تحوم حول صيغة المرابحة؛

– ضعف الموقع التنافسي لبنك الخليج الجزائر على مستوى الصناعة البنكية في الجزائر، و الذي يرجع إلى ضعف حجم أصوله، أما على مستوى البنوك الخاصة فهو يتبوأ موقع تنافسي لا بأس به بين البنوك الخاصة حيث يستحوذ على ما لا يقل عن 4.5% من إجمالي ودائع البنوك الخاصة و ما لا يقل عن 8.8% من إجمالي قروض البنوك الخاصة في الجزائر، و يتميز البنك بكفاءة عالية في إدارة الأصول والاستثمارات بالإضافة إلى تحسن نتائج البنك خلال السنوات الأخيرة؛

– عرف بنك البركة الجزائري تطورات ملحوظة في أدائه منذ بداية نشاطه، و يرجع ذلك إلى طبيعته المتمثلة في التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاته المالية و عدم تعامله بالربا أخذا و عطاء، و هي الخاصية التي يحبذها المجتمع الجزائري المسلم، مما ينعكس بالإيجاب على الأداء غير المباشر لبنك الفلاحة و التنمية الريفية باعتباره المساهم الشريك في بنك البركة الجزائري؛

– إن السياسة المنتهجة من طرف بنك البركة الجزائري يؤخذ عليها بعض النقائص الشرعية، مثل قضية عدم تملك البنك للتجهيز في المرابحة و فرضه غرامات التأخير في هذه الصيغة و عدم أدائه للزكاة حسب ما أظهرته الميزانية

العمومية للبنك، التناقض الحاصل في العقد الخاص بالإستصناع حيث أن التزامات هذا العقد يتحملها العميل في حالة كونه صانعا أو مستصنعا؛

– يتميز بنك البركة الجزائري بموقع تنافسي مهم على مستوى السوق البنكية في الجزائر خاصة ضمن البنوك الخاصة على اعتباره بنك إسلامي ينافس و بقوة البنوك التقليدية في الجزائر، إضافة إلى النتائج الجد إيجابية للأداء الناتجة عن الكفاءة العالية في إدارة الأصول والاستثمارات.

اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: ***تهدف كل البنوك التقليدية التي تدخل صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في سلة منتجاتها إلى التدرج في التحول مستقبلا للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.***

تعتبر هذه الفرضية غير صحيحة، فليس كل البنوك التي تدخل المنتجات و الخدمات المصرفية الإسلامية ضمن سلة خدماتها تهدف من خلالها إلى التحول التدريجي للبنك للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فأغلبية البنوك التي تتبنى هذا التوجه الإستراتيجي الهدف منه أهداف تجارية بحتة تهدف من خلالها إلى السعي نحو تعظيم الأرباح خاصة منها البنوك الغربية.

الفرضية الثانية: ***تستخدم البنوك التقليدية مؤشرات الربحية و الكفاءة و التقدم التقني لتقييم أدائها.***

تعتبر هذه الفرضية هي الأخرى غير صحيحة، فأغلبية البنوك إن لم نقل كلها لا تعتمد على مؤشرات الكفاءة والتقدم التقني لتقييم أدائها، فهي تركز مجال تقييمها على مؤشرات الربحية و بالأخص مقياس معدل العائد على الأصول (ROA) و معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) و اللذان يعكسهما نموذج " Dupont system ".

الفرضية الثالثة: ***تؤدي إستراتيجية الاعتماد على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية إلى التحسين في أداء البنوك التقليدية بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة.***

تعتبر هذه الفرضية صحيحة، فدخول البنك مجال العمل المصرفي الإسلامي له آثار إيجابية على مختلف الأصعدة سواء على المستوى الوحدوي المتمثل في البنك من خلال التحسين في الأداء الناتج عن الزيادة في العملاء، أو على المستوى الكلي عن طريق تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و بالتالي بناء اقتصاد حقيقي يؤدي إلى التصدي للأزمات.

الفرضية الرابعة: ***تهدف البنوك الناشطة في الجزائر إلى إيجاد منتجات مصرفية بديلة متعددة و متنوعة تجمع بين المصداقية الشرعية و الكفاءة الاقتصادية.***

تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث يسعى كلا من بنك الخليج الجزائر و بنك البركة الجزائري إلى تقديم منتجات و خدمات نوعية و حيوية , تراعى فيها الاحترافية المهنية و المعيارية الشرعية و الذي ينطبق على صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية.

التوصيات

التوصيات الموجهة إلى الجهات المشرفة على النشاط البنكي في الجزائر:

- وجود إدارة من قبل بنك الجزائر و إستراتيجية ملائمة للتعامل مع الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل نظام مصرفي مزدوج، يعطي ثقة أكثر في مشروعية أدوات التمويل الإسلامية في البنوك التقليدية ويكون ذلك من خلال وجود هيئة عليا للرقابة الشرعية؛

- وضع الآليات و المتطلبات التطبيقية و في مقدمتها إيجاد معايير موحدة و ملزمة لعمل الأقسام التي تقدم المنتجات والخدمات الإسلامية و هذا يشمل المعايير الشرعية و المحاسبية و المهنية فمن دون هذه المعايير يصعب إيجاد لغة مشتركة بين المتعاملين في السوق البنكي لمواجهة الانتقادات الممكنة في مدى صحة الخدمات المقدمة؛

- تعزيز البنية التحتية الوطنية و هذا فيما يخص تقنيات الإعلام و الاتصال، نظم الدفع الالكترونية...

التوصيات الخاصة بالبنوك محل الدراسة:

- دمج متخصصين ماليين و متخصصين شرعيين في فرق تطوير المنتجات و فرق الرقابة بحيث يتم تبادل الخبرات على المدى الطويل، و للجامعات دور كبير في هذا المجال من خلال توفير تخصصات تعنى بالمصرفية الإسلامية تخرج كادرا متخصصا و ملما بجوانبي العمل المصرفي و الجوانب الشرعية معا؛

- نشر ثقافة التمويل بصيغ الصناعة المصرفية الإسلامية و توضيح مزاياها و مدى ملائمتها لمختلف مؤسسات قطاعات الاقتصاد الوطني، لأن الواقع يثبت غياب ثقافة التمويل الإسلامي لدى بعض الناس لعدم عهدهم بها في الجزائر، وهذه الثقافة جزء من العلم الشرعي المطلوب معرفته من الناس، لأن الأمر يتعلق بأمر عظيم وهو أكل المال الحرام أو الربا وهو من أكبر الكبائر؛

- تحديات العلاقة مع العملاء من حيث تنويرهم بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي و بيان تميزه في آلياته ووسائله ومنتجاته، و توضيح مبررات التوافق أو الاختلاف مع العمل المصرفي التقليدي و الاستماع إلى آراء العملاء بهذا الخصوص؛

- يتطلب الدخول للعمل المصرفي الإسلامي وضع منهج لتطوير الموارد البشرية لمواجهة متطلبات الصناعة المصرفية الإسلامية، لتكون قادرة على التعامل مع العملاء وتتضمن هذه الخطة اختيار القيادات و الأفراد ذات الخبرة في مجال العمل المصرفي التقليدي وإعدادها للعمل المصرفي الإسلامي؛

- تصميم النظم المحاسبية وفقا لمتطلبات العمل المالي الإسلامي، وذلك من خلال وضع الإجراءات المطلوبة وتصميم المستندات اللازمة لكل عملية مالية إسلامية وكذلك وضع المعالجات المحاسبية المطلوبة لها؛

- ضرورة التنسيق بين البنوك و منها بنك الخليج الجزائر والمؤسسات التي تنظم العمل المالي والمصرفي الإسلامي كبنك البركة الجزائري وبنك السلام للاستفادة من خبرة هذه المؤسسات ومن خلال ما تقدمة من إرشادات وتوجيهات واستشارات حول كل الخدمات المالية الإسلامية ؛

- عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل حول العمل المالي الإسلامي وفتح باب النقاش والحوار بين المتخصصين والأكاديميين يعتبر ذا أهمية في هذه المرحلة من تجربة تبني الخدمات المالية الإسلامية لإيجاد الحلول اللازمة للنقائص الشرعية التي تحوم حول شرعية بعض المنتجات المصرفية الإسلامية، فنرى أن هناك أهمية أن تقوم البنوك في الجزائر وعلى رأسها البنك المركزي بوضع ودعم البرامج التي تضمن عقد مثل هذه الندوات والمؤتمرات و ورش العمل؛

- المطالبة بالتنويع في اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية في عملياتها الاستثمارية، لأنها بذلك تدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتساهم في إيجاد اقتصاد حقيقي في جميع المجالات، وعندها يكون لها الدور الطبيعي في إدارة الأزمات في حال وجودها؛

- الالتزام التام بمبادئ الشريعة الإسلامية و استثمار المزيد من الجهود و الأموال في تحسين خدمات العمل المصرفي والتوسع في الخدمات المقدمة لتغطية الطلب الكبير و الاهتمام المستمر بالجودة في الأداء المالي والإداري؛

- تطوير و ابتكار منتجات و أدوات مالية جديدة مستمدة من قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية و تراعي في مقامها أحكام الشريعة الإسلامية.

آفاق البحث: من خلال تعرضنا لمختلف حيثيات الدراسة نجد أن باب البحث مفتوح مستقبلا لدراسات أخرى نختار منها ما يلي:

- تنويع صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية كمدخل إستراتيجي لتحسين أداء البنوك؛

- دراسة نموذج الهيكل- السلوك- الأداء للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؛

﴿و الله من وراء القصد﴾